

# تأثير السياسة النقدية على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في أندونيسيا

قدريّة محمد عبد السلام امين\*

---

\* قدريّة محمد عبد السلام امين تهتمّ الباحثة بدراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية, وطرق و أساليب تشجيعه في الدول النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة, ومن الموضوعات الأخرى التي تشغل الباحثة تنمية الصادرات و دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية, وتهتمّ الباحثة بادوات السياسة النقدية ودورها كبح جماح التضخم و تحقيق النمو الاقتصادي.

## المخلص

يهدف البحث إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في أندونيسيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) و التكامل المشترك باستخدام منهج إختبار الحدود The Bound Testing Approach . استخدمت الدراسة الإنفاق الاستهلاكي العائلي كمتغير تابع ، وتشمل المتغيرات التفسيرية الدخل ، الادخار ، حجم السكان ، التضخم ، الاجور ، وسعر الصرف ، المعرض النقدي بمعناة الواسع ، الضرائب . فقد أوضحت نتائج الأجل الطويل وجود تأثير إيجابي لمستوى الدخل ، وحجم السكان ، والتضخم ، والاجور ، والسياسة النقدية ، والإعانات الحكومية على الإنفاق الاستهلاكي العائلي الإندونيسي ، في حين كانت متغيرات الادخار ، وسعر الصرف ، والضرائب ذو تأثير سلبي على الإنفاق الاستهلاكي . توصى الدراسة بان تقوم الحكومة الإندونيسية بتحفيز الاستهلاك العائلي بهدف تنشيط النمو الاقتصادي.

## Abstract

This paper aims to investigate the effect of monetary policy on private consumption expenditure in Indonesia during the period (1990-2015), to achieve this target; the study used the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL), and The Bound Testing Approach. The study used private consumption expenditure as independent variables, and the explanatory variables are income, savings, population volume, inflation, exchange rate, money supply, and taxes. The study found that there is positive effect for income level, population, inflation, wages, monetary policy, and subsidize. Also the study found that there is a negative effect for savings, exchange rate, and taxes. The study advises the Indonesian government to increase consumption to enhance the economic growth.

## ١ - مقدمة :

تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن العام والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار ، ولقد كانت السياسة النقدية هي السياسة الرئيسية التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ونتيجة لافتراض الاقتصاديون الكلاسيك المرونة التامة في الأسعار والأجور وسعر الفائدة ، كان من المعتقد أن أدوات السياسة النقدية لها الفعالية التامة في تعديل الأوضاع الاقتصادية كما أنها تؤثر على الاستهلاك وذلك من خلال الأسعار وعرض النقود (مجيد، ١٩٩٨ ، ١٧٣).

السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتجه السلطات النقدية بغرض المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالمقدار الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار (أسعار السلع والخدمات - أسعار الصرف - أسعار الفائدة) (العقاد ، ٢٠١٣ ، ١٩٣). كذلك يقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة بواسطة استخدام أدواته التقليدية مثل عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ، ونسبة الاحتياطي النقدي ، وبالتالي التأثير على الاستثمار والنشاط الاقتصادي في المجتمع .

**مشكلة البحث:** تحاول الدول النامية والمتقدمة على حد سواء رفع معدل النمو الاقتصادي، ومن أحد العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي هو تحفيز الاستهلاك لتمويل النشاط الاقتصادي. وقد حاولت الكثير من الدراسات قياس وتقدير دالة الاستهلاك، ويضيف هذا البحث إلى الدراسات السابقة بدراسة أثر أدوات السياسة النقدية على الانفاق الاستهلاكي في أندونيسيا، وبالتالي تمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي، وهو: ما هو تأثير السياسة النقدية على الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الإندونيسي.

**فروض البحث :**

**تحاول الدراسة اختبار الفروض التالية:**

أ - يوجد تأثير طردي ومعنوي للدخل على الانفاق الاستهلاكي.

ب- يوجد تأثير عكسي ومعنوي للادخار على الإنفاق الاستهلاكي.

ج- يوجد تأثير طردي ومعنوي لحجم السكان علان الإنفاق الاستهلاكي.

د- يوجد تأثير طردي ومعنوي للتضخم على الإنفاق الاستهلاكي.

هـ - يوجد تأثير طردي ومعنوي للمعروض النقدي على الإنفاق الاستهلاكي.

**هدف البحث :** يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحليل تأثير أدوات السياسة النقدية

على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في أندونيسيا، ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي: دراسة نظريات دالة الاستهلاك، وعرض و تحليل أدوات السياسة النقدية، وتحديد محددات دالة الاستهلاك مع التركيز على أدوات السياسة النقدية، وعرض للدراسات السابقة في هذا المجال، وتقدير دالة الاستهلاك لاستخدامها في اختبار الفروض سالفة الذكر.

**منهجية البحث :** يعتمد البحث في تحليل السلاسل الزمنية وإستقصاء الأثر الديناميكي طويل الأجل لمحددات الإنفاق الاستهلاكي العائلي في إندونيسيا، على منهج التكامل المشترك باستخدام منهج إختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبنى على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة.

**خطة البحث :** ينقسم البحث الى ستة أجزاء، يعرض الجزء الاول المقدمة، بينما يتناول الجزء الثاني عرض و تحليل أدوات السياسة النقدية، و يعرض الجزء الثالث مقومات الإنفاق الاستهلاكي الخاص، و يحلل الجزء الرابع الدراسات السابقة، و يتناول الجزء الخامس إستخدام النماذج القياسية لتحليل العلاقة بين السياسة النقدية و الاستهلاك الخاص في أندونيسيا، و ينتهي البحث بعرض النتائج في الجزء السادس.

## ٢ - أدوات السياسة النقدية :

إن الأداة النهائية للسياسة النقدية هي كمية المعروض النقدي التي يمكن زيادتها أو إقلالها والذي يدير السياسة النقدية بصورة عامة البنك المركزي في الدولة ويستطيع البنك المركزي زيادة

المعروض النقدي عن طريق زيادة كمية النقود التي يطبعها بالإضافة إلى أساليب أخرى كما يستطيع أن يقلل من المروض النقدي عن طريق سحب كمية من النقود أو باستخدام أدوات تؤدي إلى ذلك (أبو على ، ٢٠١٨ ، ٤٤٥).

ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي :

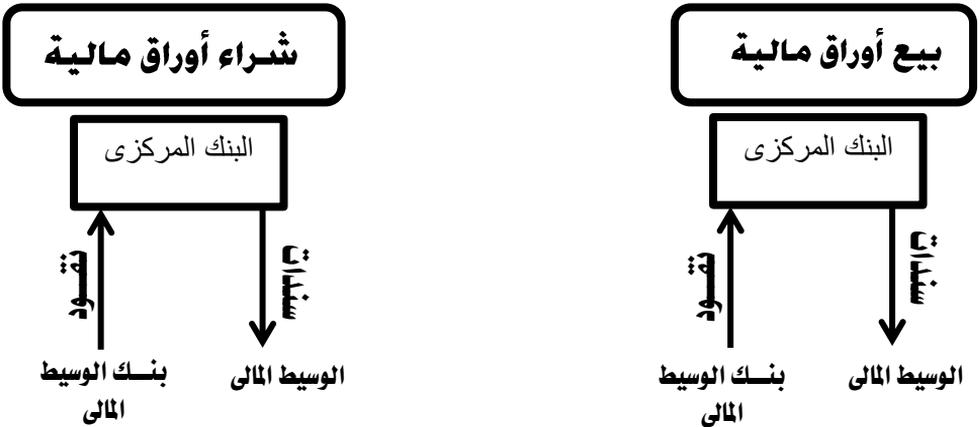
## ٢ - ١ عمليات السوق المفتوحة :

ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية ، والأوراق المالية التي يتعامل فيها البنك المركزي هي سندات حكومية أو سندات مضمونة ممتازة ، فعندما يريد البنك المركزي زيادة المعروض النقدي ، فإنه يشتري هذه السندات من المجتمع مقابل النقود ، وفي الحالة العكسية إذا باع البنك المركزي بعض السندات فإنه يسحب جزءاً من النقود في المجتمع ويقل المعروض النقدي .

وتوجد صورة متعددة لكيفية تنفيذ عمليات السوق المفتوحة وهي :

أ - العمليات المباشرة التي يتم من خلالها بيع أو شراء السندات من البنك المركزي إلى الوسيط المالي مقابل النقود ، تؤدي هذه العملية إلى التأثير في المعروض النقدي لمرة واحدة ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :

شكل رقم (١) : عمليات السوق المفتوحة المباشرة



المصدر : محمد سلطان أبو على ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، ٢٠١٨ ، ٤٤٧

## ب - اتفاقية إعادة الشراء :

إذا أرد البنك المركزي أن يكون تأثير عمليات السوق المفتوحة على أموال البنوك ذاته يعد اتفاقاً لشراء السندات من الوسطاء الماليين على أن يقوم ببيعها لهم ثانية بعد عدد قليل من الأيام ، وبالتالي يكون أثر هذه العملية معتمداً على المعروض النقدي ، ويحدث العكس إذا أراد أن يقيد المعروض النقدي لفترة وجيزة فيقوم ببيع السندات ثم شرائها بعد فترة وجيزة ويمكن ذلك فيما يلي :

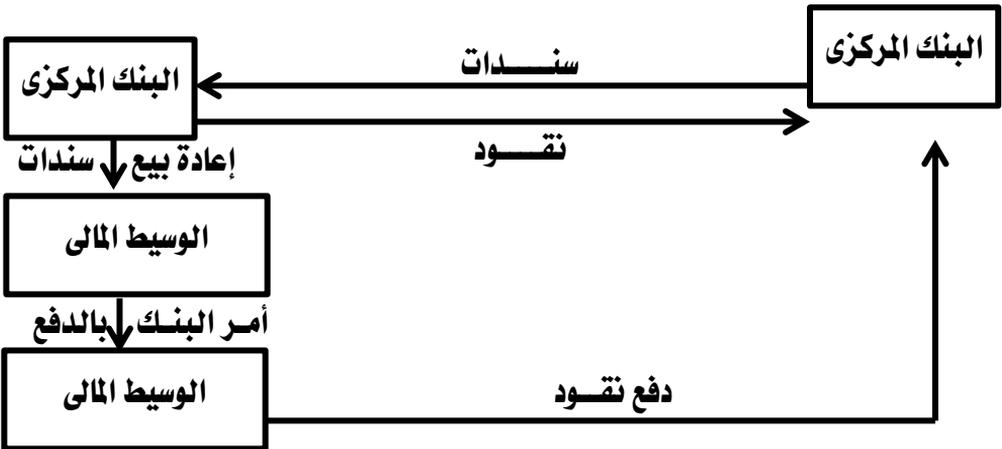
شكل رقم (٢) : عمليات السوق المفتوحة : اتفاقية إعادة الشراء



## ج - عمليات الفرار :

إذا كان هناك إصدار أنون خزانة وارد البنك المركزي أن يحتفظ بجزء منها لنفسه دون أن يطرحها للجمهور من الأفراد الطبيعية أو المعنويين ، من ثم يكون الباقي المطروح أقل ، وعلى افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإن هذا يؤدي إلى رفع سعر السندات ومن ثم تنخفض سعر الفائدة ، ومن الناحية الأخرى إذا قرر عدم شراء أى من السندات ، وفي نفس الوقت يسترد قيمة السندات التي يستحق أجلها ، وعلى افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن أسعار السندات تنخفض ومن ثم يرتفع سعر الفائدة ، وعلى الجانب الأخرى يمتص البنك المركزي جزءاً من الأرصدة النقدية مقابل قيمة السندات التي استحققت أجلها ولم يستعوضها ويوضح ذلك الشكل رقم (٣) :

شكل رقم (٣) : عمليات السوق المفتوحة : الفرار



## ٢ - ٢ نسبة الاحتياطي القانوني :

تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة اسم نسبة الاحتياطي القانوني أو الاجباري حيث أن البنوك التجارية يجب عليها بصفة اجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها ، ويترك البنك المركزي حق تحديد هذه النسبة، ولقد كان الهدف من تلك النسبة في بداية الأمر هو حماية المودعين ضد الأخطاء الناجمة عن التصرفات غير الرشيدة للبنوك ، ثم أصبحت بمثابة وسيلة فنية تستخدم للتأثير

في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان حيث منح المشرع للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي (القانوني) لأغراض السياسة النقدية وتعد هذه السياسة من السياسات التي استخدمتها الكثير من البنوك المركزية في كثير من بلاد العالم ، بغرض مكافحة الكساد أو الحد من الاتجاهات التضخمية . ففي حالات التضخم حيث تهدف السياسة النقدية إلى الحد من ارتفاع الأسعار إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية بتقديمه قد جاوز المستوى المرغوب فيه ورأى ضرورة تخفيض حجم الائتمان بغرض مكافحة الاتجاهات التضخمية في النشاط الاقتصادي وسوف يلجأ في هذه الحالة إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها (العقاد ، ٢٠٠٣ ، ١١٩).

ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطياتها النقدية مما يترتب عليه التقليل من قدراتها على التوسع في عمليات الأقرض وخلق ودائع جديدة وقد تجد البنوك التجارية أنها مضطرة على التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها لدى البنك المركزي للقدر الذي تقتضيه نسبة الاحتياطي الجديد المقدمة من جانب البنك المركزي . وقد تضطر البنوك التجارية إلى استرداد بعض قروضها مما يترتب عليه تخفيض حجم الائتمان القائم وربما وصل الأمر إلى التصرف في بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا قامت نسبة الزيادة في الاحتياطي كبيرة أو إذا كانت المهلة المعطاة لها من البنك المركزي بشأن الوفاء بهذه النسبة الجديدة تعد قصيرة ويترتب على انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان انخفاض حجم وسائل الدفع في المجتمع فينكمش حجم المعاملات ويقل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من هذه الموجة التضخمية (على ، ١٩٨٣ ، ١٤٣).

أما في حالات الكساد فيمكن للبنك المركزي أن يخفض نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم به البنوك التجارية بالاحتفاظ به علماً بأن هذا التخفيض معناه زيادة سيولة البنوك التجارية وزيادة قدراتها على خلق الائتمان بإضعاف هذا الانخفاض عملاً بمبدأ مضاعف الائتمان فيزيد حجم وسائل الدفع في المجتمع ويزيد حجم المعاملات ويزيد حجم الطلب مما يؤدي إلى زيادة التشغيل وزيادة الدخل القومي (مجيد ، ١٩٩٨ ، ١٨٥).

## ٢ - ٣ سعر إعادة الخصم :

يطلق عليه احيانا سعر البنك ذلك أن البنك المركزي يتقاضى هذا السعر من البنوك

التجارية مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية ، كما أنه يمثل سعر الفائدة الذى تلتزم به البنوك التجارية عندما تقترض من البنك المركزى وتلجأ السلطات النقدية على سياسة سعر الخصم عند رغبتها فى التأثير على المعروض النقدى وبالتالي على سعر الفائدة الجارى ، حيث تسعى البنوك التجارية إلى الحفاظ على هامش ثابت بين سعر الخصم وأسعار الإقراض وعندما يقوم البنك المركزى برفع سعر إعادة الخصم فإن البنوك التجارية بالتالى ترفع سعر خصم الوراق التجارية ، وهذا يؤدي إلى أن المؤسسات الإنتاجية والتجارية سوف تتقاضى سعر فائدة أعلى من المشتريين وهذا فى حد ذاته هو رفع سعر السلعة مما يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية .

كما أن قيام البنك المركزى بتخفيض سعر إعادة الخصم يشجع البنوك التجارية على التوسع فى قبول خصم الأوراق التجارية ، وكذلك خفض سعر الخصم يشجع بالتالى المستهلكين والمستثمرين على خصم أوراقهم ، وبالتالي التوسع فى عمليات البيع بالأجل ، كذلك يقوم البنك المركزى برفع سعر إعادة الخصم بغرض التحكم فى حجم الائتمان لخفض الطلب الكلى وعلى مستوى التجارة الخارجية فإن سعر إعادة الخصم يساعد فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية أو الحد من تدفقها وذلك من خلال خفض أو رفع هذا السعر (القعاد، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٨).

تقترض هذه السياسة (سياسة سعر إعادة الخصم) أيضاً أن البنوك التجارية سوف تغير من أسعار الفائدة مع تغيير سعر إعادة الخصم غير أن تلك البنوك لا تلجأ إلا لرفع سعر الفائدة بها إلا إذا كانت مضطرة للالتجاء للبنك المركزى للاقتراض بسعر إعادة الخصم المرتفع .

### ٣ - الأنفاق الاستهلاكية الخاص :

يعتبر الاستهلاك من أهم الوظائف الاقتصادية للمجتمع ككل ، وللقطاع العائلى بصفة خاصة .

ويتميز الاستهلاك فى الوقت المعاصر بالتوسع الكبير فى استهلاك السلع نصف المعمرة والمعمرة، وهو الاستهلاك المتمثل فى مشتريات الأفراد للمنازل ، وتتقسم السلع الاستهلاكية طبقاً لنوع الحاجة التى يريد الفرد إشباعها وهذا يتوقف على الميزانية العائلية (رمضان ، ١٩٩٢ ، ٣٦٥).

ويمكن تقسيم المجموعات السلعية الاستهلاكية من حيث قدرة استهلاكها أو بقائها في الاستهلاك والبقاء وتقسيم هذه السلع إلى سلع معمرة ، و سلع نصف معمرة ، و سلع غير معمرة ، وقد يساعد ذلك التعرف على تصرفات المستهلكين التي تغير من الهيكل الاستهلاكي وعادة ما تحدث هذه التغيرات في هيكل الاستهلاك العائلي نتيجة لعدة عوامل وهي :

- ١ - اتجاه وتغيرات الأسعار للسلع المختلفة وفقا للمجموعات السلعة أو الخدمة .
- ٢ - الإعلان والدعاية : قد أدى تطور وسائل الإعلان والدعاية إلى تنوع وتغيير في الأنماط الاستهلاكية .
- ٣ - تحول الأسواق ، لقد تحولت أسواق بعض السلع المعمرة ونصف المعمرة بعد أن وصلت على التشعب إلى أسواق تحديد هذه السلع مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والمنزلية.
- ٤ - السياسات الاقتصادية المتبعة المتمثلة في السياسة النقدية مثل زيادة عرض النقود وسعر الفائدة وأدوات السياسة النقدية المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني ، وسعر أعاده الخصم ، والسياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي ، الضرائب ، الدعم ، وسياسة الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الأجنبية أدى ذلك إلى تغيرات هيكلية في نمط الاستهلاك .

هناك العديد من العوامل والمحددات بخلاف الدخل التي تؤثر على دالة الاستهلاك وهي :

### ٣-١ المحددات الموضوعية للاستهلاك

#### أ - رصيد الأصول لدى أفراد القطاع العائلي :

يتم تقسيم الأصول المملوكة للأفراد ما بين أصول سائلة وأصول عينية فالنسبة للأصول السائلة المملوكة للأفراد فإنها تشمل على النقود والحسابات الجارية لدى البنوك وحسابات التوفير والأوراق المالية وغيرها ويكون تأثير رصيد الأصول السائلة على الإنفاق الاستهلاكي تأثيراً طردياً فكلما زاد رصيد الأصول السائلة لدى الأفراد يزداد الإنفاق الاستهلاكي عند أي مستوى للدخل القابل للتصرف .

وإذا انخفض رصيد الأصول السائلة لدى الأفراد ينخفض الإنفاق الاستهلاكي عند أي مستوى للدخل القابل للتصرف ، لأن ملكية هذه الأصول السائلة يزيد ثقة المستهلك التمويلية (صقر ، ١٩٨٨ ، ١٨٩) .

**ب - نمط توزيع الدخل القومي :**

تترك سياسات إعادة توزيع الدخل القومي أثراً مباشراً على الإنفاق الاستهلاكي ، ومن ثم على الادخار لأفراد القطاع العائلي ويمكن تحليل اثر نمط توزيع الدخل القومي على الاستهلاك من منظور التوزيع الشخصي للدخل القومي ، وتطور التوزيع الوظيفي للدخل القومي ، فبالنسبة لأثر نمط التوزيع الشخصي للدخل القومي على الاستهلاك فإنه يرتبط بالافتراض الأساسي لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع مستوى الدخل ، ومن ثم فإن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء على الفقراء سيؤدي إلى تزايد الاستهلاك ، وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء وانخفاض بالنسبة للأغنياء .

أما بالنسبة لأثار التوزيع الوظيفي للدخل القومي على الاستهلاك فمن المتوقع أن يؤدي التغيير في التوزيع الوظيفي للدخل من الأجور إلى الأرباح أي تزايد نصيب الأرباح في الدخل القومي على حساب نصيب الأجور إلى الدخل القومي - ويؤدي ذلك إلى انخفاض الاستهلاك الكمي ويرجع ذلك إلى : (الدمرداش ، ٢٠١٠ ، ٢٤٠)

- اختلاف مستويات الدخل لمجموعتي الأفراد مستلمي الأجور ومستلمي الأرباح .
- الدافع الموجود لدى مستلمي الأرباح هو خفض الاستهلاك لزيادة المدخرات ( أعاده استثمارها في المشروعات المختلفة )

ويحدث العكس عندما يكون التغيير في التوزيع الوظيفي للدخل القومي من الأرباح للأجور أي تزايد نصيب الأجور في الدخل القومي على حساب نصيب الأرباح إلى الدخل القومي ، حيث يترتب على ذلك زيادة الاستهلاك وتقص الادخار .

**د - سعر الفائدة وشروط الائتمان :**

يؤثر سعر الفائدة على الاستهلاك بعلاقة غير مباشرة وعكسية ولكن نظراً لأن الدخل المتوقع من الفائدة على المدخرات لا يمثل إلا واحداً من عوامل عديدة تحدد قرارات الادخار ، وعادة ما تكون العوامل الأخرى المؤثرة في الادخار أكثر أهمية لتأثير سعر الفائدة ، لذلك من الضروري أحداث تغييرات كبيرة في سعر الفائدة لتحقيق تغييرات طفيفة في الاستهلاك ، ولذلك فقد اعتبر (كينز) أن سعر الفائدة يترك أثراً ثانوياً على الاستهلاك في الأجل القصير يمكن أهماله (عارف ، ٢٠١٨ ، ٢٤٦).

وإذا كان هناك اتفاق بين الاقتصاديين على محدودية تأثير سعر الفائدة على الاستهلاك فإن شروط الائتمان الاستهلاكي تلعب دوراً ملموساً على الاستهلاك ، وتتمثل تلك الشروط في القيود المفروضة على الائتمان الاستهلاكي من حيث سقف القروض وفترات السداد وفترات السماح ، وسعر الفائدة على القروض الاستهلاكية ، حيث يترتب على تخفيف شروط الائتمان تشجيع الأفراد الشراء بنظام التقسيط ، مما يؤدي إلى زيادة الأنفاق الاستهلاكي وخاصة على السلع المعمرة ، بينما يترتب على تقييد شروط الائتمان التضيق على الأفراد الشراء بنظام التقسيط مما يؤدي إلى انخفاض الأنفاق الاستهلاكي ، وخاصة على السلع المعمرة ومن ثم فإن شروط الائتمان الاستهلاكي لا تؤثر المدخرات ، حيث لا يترتب على تقييد شروط الائتمان الاستهلاكي تخفيض المدخرات .

#### د - الأسعار :

تؤثر تغيرات الأسعار تأثيراً مباشراً وملموساً على الأنفاق الاستهلاكي للأفراد بعلاقة عكسية حيث يترتب على ارتفاع المستوى العام للأسعار زيادة القيمة النقدية للاستهلاك ، ويترتب على ذلك زيادة الميل المتوسط للاستهلاك ، وإذا كان ارتفاع المستوى العام للأسعار مقروناً بثبات الدخل النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار ، فسيكون نتيجة ذلك انخفاض الدخل الحقيقي ، وقد يترتب على ذلك انخفاض الأنفاق الاستهلاكي الحقيقي ، حيث يضطر الأفراد لتخفيض الكميات ، لتعويض ارتفاع الأسعار، ومن ثم قد تظل القيمة النقدية للأنفاق الاستهلاكي ثابتة .

#### هـ - مديونية المستهلك :

من العوامل التي تؤثر على ميول المستهلك لزيادة حجم إنفاقه على شراء السلع والخدمات درجة مديونية المستهلك ، فإذا زادت درجة المديونية فإن ذلك يؤثر بلاشك على حجم أنفاقه الاستهلاكي وإذا انخفضت درجة المديونية يزيد اتجاه المستهلك إلى انفاق المزيد من دخله .

#### و - الضرائب :

قد يؤدي التغيير في الضرائب إلى انتقال منحت الاستهلاك وذلك بسبب التأثير على الدخل القابل للتصرف ، وعلى ذلك فإن رأيه زيادة في الضرائب سوف تؤدي إلى خفضه الاستهلاك عند كل مستويات الدخل .

## ز - حجم وهيكل السكان :

تؤثر أية تغيرات في حجم السكان تأثيراً مباشراً على الأنفاق الاستهلاكية بعلاقة طردية أي أنه كلما زاد حجم السكان كلما زاد الأنفاق الاستهلاكية .

وكذلك يؤثر الهيكل العمري للسكان على الاستهلاك ، أي عندما يكون الهيكل العمري للسكان متحيزاً لصغار السن الأطفال ، الشباب) يتزايد الأنفاق الاستهلاكية ، وكلما كان الهيكل العمري للسكان متحيزاً للفئات العمرية المتوسطة فإن الأنفاق الاستهلاكية ينخفض.

## ٣ - ٢ النظريات الاقتصادية في الاستهلاك :

تتفق النظريات الاقتصادية على أهمية الاستهلاك في النشاط الاقتصادي وأن اختلفت نظراتهم التحليلية للاستهلاك وذلك وفقاً لما يلي :

## أولاً : النظرية الكلاسيكية ( التقليدية ) :

ترى النظرية الكلاسيكية وروادها مثل ( آدم سميث ) أن كل ما ينتج يستهلك سواء استهلاك المنتج السلعة التي قام بإنتاجها أو قام بمبادلتها ، وبالتالي يستهلك السلع المتبادلة التي قام بشرائها ومن هنا فإن الإنتاج يقابله تماماً استهلاك هذه السلعة المنتجة .

ولقد رأى أحد الاقتصاديين ( مالتس ) أن الإنتاج ربما لا يكفي السكان من سلع الاستهلاك، وذلك لأن عدد السكان يتضاعف كل خمس وعشرون سنة في الوقت الذي تزيد فيه الموارد بنسبة أقل من الزيادة في عدد السكان وبالتالي يتناقص نصيب الفرد من السلع الغذائية ، وحتى يعود التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فإن انتشار الأوبئة والحروب والوفيات في سن مبكرة سيعمل على إعادة التوازن .

ويرى الاقتصادي ( جون ستيوارن ميل ) أهمية الاستهلاك الخاص في زيادة الاستهلاك الكلي ، أما الاستهلاك الحكومي فهو استهلاك غير منتج ، وبالتالي من المفروض أن تقوم الحكومة بتشجيع الادخار حتى تتكون الثروة وقد رأى ( ميل ) أهمية الطلب على سلع الاستهلاك من القطاع الخاص على أساس أن نقص الطلب على السلع الاستهلاكية يترتب عليه كساد تلك السلع مما يترتب عليه عدم إنتاج جزء منها قد يزيد عن المعروض من السلع الاستهلاكية التي لم تباع .

وحيث أن تقليل الإنتاج يترتب عليه الاستغناء عن بعض عناصر الإنتاج وخاصة العمال ، حيث أن العمالة الموجودة جزء منها يعمل والباقي لا يعمل مما يؤدي إلى وجود بطالة مما يؤدي إلى تقليل الدخل وبالتالي يؤثر ذلك على الاستهلاك .

**ثانياً : نظرية الدخل النسبي تحليل سلوك دالة الاستهلاك :**

أسهم (جيمس دوزنبري) في كتابه عن (الدخل والادخار ونظرية تحليل سلوك المستهلك) المنشور في عام ١٩٤٩ ، بتحليل جديد لسلوك دالة الاستهلاك يعتمد على فرضية الدخل النسبي ويرجع (دوزنبري) سلو الطلب الاستهلاكي للأسر إلى عاملين أساسيين هما :

**العامل الأول :** افتراض أن سلوك الأنفاق الاستهلاكي للأسرة إنما يتأثر بعادات الأسر الأخرى التي تعيش في المحيط الاجتماعي للأسرة سواء الأسر المجاورة في السكن أو أسر الأقارب أو أسر الأصدقاء وزملاء العمل (Romer, 1996, 331)

ووفقاً لهذا الافتراض فإن ذلك الجزء من دخل الأسرة الذي يخصص للأنفاق الاستهلاكي إنما يتوقف على دخل الأسرة بالنسبة لدخول الأسر في المحيط الاجتماعي ، وليس على أساس الدخل المطلق الجاري للأسرة ، أي أن نسبة ما تخصصه الأسر للأنفاق الاستهلاكي إنما يتوقف على الوضع النسبي ووفقاً لمقياس في الدخل وقد توصل (دوزنبري) إلى فكرة عامة بأنه لو حدث إعادة توزيع الدخل ، فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يرتفع بالنسبة للأسر التي يرتفع دخلها بسرعة أقل ، إذا ما قورنت بالأسر محيطها الاجتماعي الذي يرتفع دخلها بسرعة أكبر .

أما إذا حدث إعادة توزيع للدخل في اتجاه تحقيق توزيع أقرب للعدالة فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف ينخفض بالنسبة لجميع الأسر وذلك لأن الضغط على الأنفاق الاستهلاكي للأسر عند كل مستوى من مستويات الدخل لمجاراة المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه سوف ينخفض مع انخفاض التفاوت بين الدخول ومن ثم ينخفض مقدار الاستهلاك المدفوع بأثر التقليدي أو المحاكاة، وإذا ما توصل المجتمع إلى توزيع الدخل يحقق المساواة التامة لدخول جميع الأسر فسوف يتلاشى أثر التقليد أو المحاكاة (الدمرداش ، ٢٠١٠ ، ١٠٠).

نظرية الدخل النسبي ( أو نظرية جيمس دوزنبري) هي أحد النظريات الأولى التي حازت اهتمام الاقتصاديين ، حيث بنى دوزنبري نظرية هذه على فكرتين هما :

**الفكرة الأولى :** هي أن سلوك الأنفاق الاستهلاكي للأسرة إنما يتأثر بعادات أنفاق الأسر الأخرى ،  
أى الأسر التي تعيش معها فى الوسط الاجتماعى أو التي تماثلها .

**الفكرة الثانية :** هي أن سلوك الأنفاق الاستهلاكي ينتج إلى أن يكون مكتسباً بالعادة فمجرد أن يعتاد الأفراد على مستوى معيشة معينة ، فإنهم سيحاولون الأبقاء على هذا المستوى بالرغم من الانخفاض فى الدخل (رمضان، ١٩٩٢، ٢٤٦).

بالرغم من أهمية نظرية الدخل النسبى (نظرية دوزنبرى) الأ أنه لها بعض المشاكل والانتقادات ويمكن تناولها فيما يلى :

ظلت نظرية الدخل النسبى نظرية هامة فى الاستهلاك ثم أصبحت فى المرتبة الثانية فى الأهمية بعد نظرية الدخل الدائم ونظرية دورة الحياة ويوجد سببان رئيسيان فى ذلك هما كما يلى :  
(Brown, 1996, 175)

**السبب الأول :** رفض الكثير من الاقتصاديين قبول وجهة النظر الخاصة بأن الأفراد يتخذون قرارات الاستهلاك بناء على عوامل غير رشيدة مثل الدخل النسبى .  
فسعى الأفراد على تعظيم المنفعة والإشباع لا يمكن دفعهم لمحاباة السلوك المبني على أثر المحاكاة والتقليد.

**السبب الثانى :** يتعلق بأثر الثروة على الدخل ، وهو موضوع أثير استجابة لبعض الادعاءات التي وضعها دوزنبرى نفسه حيث أدهى أنه فسر الاختلاف فى الانفاق الاستهلاكي بين أسر البيض وأسرة الزوج فى الولايات المتحدة الأمريكية بأن أسرة الزوج تدخر نسبة أعلى من دخولهم بالمقارنة بأسر البيض أصحاب نفس المستوى من الدخل ، وقد فسر هذا بأنه راجع إلى أن أسرة الزوج التي تتمتع بنفس مستوى دخل أسرة البيض، من المنتظر أن تكون فئات الأسر ذات الدخل الأعلى بالنسبة لبقية أسرة الزوج ، وبالتالي فمن المنتظر أن يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك أقل .

ويمكن القول أيضاً بأن أسرة البيض التي تتمتع بنفس دخل أسرة الزوج - من المنتظر أن تكون فى فئات الأسر ذات الدخل المنخفضة بالنسبة لبقية أسرة البيض ، وبالتالي فمن المنتظر أن يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك أعلى.

لقد كان هذا التفسير ممكناً إلى أن جاء (فريدمان ، وتوين) حيث أقاما وجهة نظر جديدة وقوية ذاكرين بأن الاختلاف في الاستهلاك بين أسر البيض وأسرة الزوج ، ذات مستوى الدخل الواحد ، إنما يرجع إلى اختلاف الثروة ، حيث أن لدى أسر البيض ثروات أكبر من أسر الزوج ، وبالتالي تكون دوافع الادخار أقل ودوافع الاستهلاك أعلى لدى أسر البيض ، عكس أسر الزوج الذين يكون دوافع الادخار أعلى ودوافع الاستهلاك أقل ويرجع ذلك إلى قلة الثروة لديهم .

### ثالثاً : نظرية الدخل الدائم

يعتبر ميلتون فريدمان هو صاحب نظرية الدخل الدائم ، التي تفسر سلوك دالة الاستهلاك ، وفي ظل هذه النظرية يعتمد الاستهلاك الجارى على الدخل الجارى والدخل المتوقع فى المستقبل .

اعتمد فرض فريدمان عن الدخل الدائم على ثلاثة عناصر أساسية وهى :

١ - أن الدخل الفعلى للأسرة (Y) والاستهلاك (C) فى فترة زمنية معينة قد ينقسم إلى

عنصرين هما دائم ، وانتقالى .

ويحسب تحليل فريدمان فإن الدخل الدائم هو المقدار الذى تستطيع أن تتفقه الأسرة على الاستهلاك دون أن تمس ثروتها ، وتعنى الثروة فى مفهوم (فريدمان) هى القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة فى المستقبل ، وحيث أن الدخل الدائم يعتمد جزئياً على دخل الأسرة المتوقع فى المستقبل فهو ، إذاً مفهوم للأجل الطويل (خليل ، ١٩٩٤ ، ٢٦٣) .

وبما أن الدخل الدائم يعتمد على الدخل المتوقع فى المستقبل ، فإنه لا يمكن أن يقاس مباشرة ، وينظر فريدمان إلى الدخل الدائم فى دراسته التطبيقية باعتباره متوسطاً مرجحاً للدخل الحالية والسابقة ، مع إعطاء وزن أكبر للسنة الحالية ووزن أقل فأقل للسنوات السابقة ، وبما أن الدخل هو المتوسط المرجح للدخل الحالية والسابقة فإنه يعتبر أقل تغيراً من الدخل الحالى .

أما الدخل الانتقالى فقد يفسر على أنه الدخل غير المتوقع ، وهو أما أن يكون موجباً أو سالباً ، وعلى سبيل المثال قد يحصل الفرد على دخلاً أقل من المتوقع بسبب مرض يعقده عن العمل .

وطبقاً لتفسير (فريدمان) فإن الاستهلاك الفعلى للأسرة قد يقسم أيضاً إلى عنصرين دائم ، وانتقالى ، فالاستهلاك الدائم هو الاستهلاك الذى يتحدد بالدخل الدائم ، أما الاستهلاك الانتقالى فهو

قد يفسر باعتباره استهلاك غير متوقع ، والاستهلاك الانتقالي شأنه شأن الدخل الانتقالي يعتبر بطبيعته استهلاكاً مؤقتاً .

٢ - أفترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم ويأخذ صيغة

المعادلة التالية

$$C = bY_p$$

حيث  $0 < b < 1$

وبما أن (b) مستقلة عن المستوى المطلق للدخل الدائم إلا أنها تعتمد على سعر الفائدة وعدد من المتغيرات الأخرى التي تؤثر في دالة الاستهلاك .

٣ - افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والدخل الدائم ، وبين الاستهلاك الانتقالي والاستهلاك الدائم ، وبين الاستهلاك الانتقالي والدخل الانتقالي .

ويدل الافتراض الأول على أن الدخل الانتقالي عشوائي بالنسبة للدخل الدائم ، وبينما يشير الافتراض الثاني إلى أن الاستهلاك الانتقالي يعتبر مستقلاً عن الاستهلاك الدائم ، أما الافتراض الثالث وهو أن الاستهلاك الانتقالي يعتبر عشوائياً بالنسبة للدخل الانتقالي إنما يدل على أن الميل الحدى للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوى صفر .

ويرى فريدمان أن الأنفاق على السلع المعمرة ينبغي أن ينظر إليه على أنه استثمارا وليس استهلاكاً ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن السلع المعمرة لا تستهلك خلال السنة التي اشترت فيها، وإنما تظل تقدم تياراً من الخدمات أو المنافع عبر عدد من السنوات (الدمرداش ، ٢٠١٠ ، ٢٦١).

بناءً على الافتراضات الثلاثة يفترض أن الأسرة تحطط لاستهلاكها على أساس دخلها الدائم، وإن استهلاكها الدائم يساوى نسبة ثابتة من الدخل الدائم ، ومن ثم فإنه في ظل فرضية الدخل الدائم فإن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل يمكن وصفها بدالة الاستهلاك طويلة الأجل على الرغم مما قدمته نظرية الدخل الدائم إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات وهي : (صقر ، ١٩٨٨ ، ٢٤٨)

فقد تركز نقد هذه النظرية على افتراضيين رئيسيين هما :

الأول : هو افتراض ثبات الميل المتوسط للاستهلاك .

الثاني : هو افتراض أن الميل الحدى للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوى صفر.

ويعتبر كلاً من (ادوين فرند) ، و(أرفن كرافيس) من بين الذين اعترضوا على نظرية فريدمان وفرضيته عن ثبات الميل المتوسط للاستهلاك ، فقد أكد أن الأسر ذات المستويات المنخفضة من الدخل الدائم تقع تحت ضغط أقوى للإنفاق على الاستهلاك من الأسر ذات المقويات المرتفعة من الدخل الدائم .

كما أعترض أيضاً عدد من الاقتصاديين على فرضية (فردمان) القائلة بأن الميل الحدى للاستهلاك من الدخل الانتقالي تساوى صفراً، وتشير كثير من التجارب العملية إلى أن الميل الحدى للاستهلاك من الدخل الانتقالي يكون موجباً(خليل، ١٩٩٤ ، ٢٧٤)

#### رابعاً : نظرية دخل دورة الحياة :

أسهم (مودليانى) بوضع نظرية دخل دورة الحياة لتفسير سلوك دالة الاستهلاك ومن خلال هذه النظرية فإن الأفراد يخطون لاستهلاكهم وادخارهم عبر فترات طويلة ، بهدف توزيع استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنة خلال فترة سنوات حياتهم كلها. (Rudiger, 1998, 350)

ووفقاً لهذه النظرية فإن ادخار الأفراد يكون بهدف توفير الاستهلاك حتى يتمكنوا من استقرار الاستهلاك فى فترات حياتهم حتى فترة كبر السن ويكون الاستهلاك ثابت طوال فترة عمرهم المتوقع ، فبدلاً من استهلاك مرتفع فى فترة معينة من حياتهم ثم ينخفض فى فترة أخرى ، فيكون المفضل تحقيق قدرأ متساوى من الاستهلاك فى جميع السنوات ، وهذا يعنى أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل الجارى ، والذي سيكون صفراً فى سن التقاعد، ولكنه يعتمد على دخول دورة الحياة وتشير هذه النظرية إلى أن التوزيع العمرى للسكان من العوامل الهامة المحددة لسلوك المجتمع فيما يتعلق بالاستهلاك والادخار (صقر، ١٩٨٨ ، ٣٦٤).

ويمكن توضيح شكل دالة الاستهلاك فى نظرية دورة الحياة وهى :

$$C = A WR + CYL$$

حيث أن : WR : تمثل الثروة الحقيقية

a : تمثل الميل الحدى للاستهلاك من الثروة

YL : تمثل الدخل المكتسب من العمل

C : تمثل الميل الحدى للاستهلاك من دخل العمل

يتضح من هذه المعادلة أن أى زيادة فى الثروة أو فى الدخل من العمل سوف تزيد من الإنفاق الاستهلاكى . (Brown, 1996 , 179)

ولد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات فى الفروض التى قامت عليها وهى :

- هذه النظرية لم تأخذ فى الاعتبار أن المدخرات تحصل على فائدة
- من الواجب أن يمتد تحليل النظرية ليسمح بحقيقة أن الأفراد غير متأكدين فيما يتعلق بطول سنوات حياتهم وكذلك بأنهم فى معظم الاحيان يرغبون فى ترك ميراث لورثتهم . ومن ثم ، ففى هذه الحالة، لن يخططوا الاستهلاك كل مواردهم عبر سنوات حياتهم .
- من الواجب أن تمتد هذه النظرية لتأخذ فى الحسبان تكون الأسرة عبر السنوات بحيث أن جزءاً من الاستهلاك سيتخصص للأبناء قبل أن يبدأوا العمل والحصول على دخل .
- فى الحياة العملية الفرد لا يستطيع أن يعلم بالضبط ما مقدار دخل سنوات عمل الحياة ، وأن استهلاك مدى الحياة يجب أن يخطط له على أساس التنبؤ بدخل العمل فى المستقبل .

#### ٤ - الدراسات السابقة :

فحصت دراسة (Atunic, et al., 2014) دالة الاستهلاك فى ظل فرضية الدخل الدائم لسبع دول من دول منظمة التعاون الإسلامى وهم : إيران - باكستان - بنجلاديش - إندونيسيا - ماليزيا - مصر وتركيا ، للفترة منعام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠ . اعتمد الباحثان فى عملية تقدير الدخل الدائم والاستهلاك الدائم على طريقتى النموذج المعدل جزئياً ونموذج التوقعات المعدلة.

بالنسبة لجانب القياس ، فقد اعتمد الباحثان على تقدير نموذج إنحدار متعدد خطى تمثل المتغير التابع فى بالاستهلاك النهائى للقطاع الخاص، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة فى الدخل والاستهلاك النهائى للقطاع الخاص بفترة إبطاء .

توصلت الدراسة للتالى :

- مرونة الاستهلاك وفقاً للدخل الحالى تساوى ٠,٦٢٤ وذلك وفقاً لنتائج نموذج الانحدار بالاعتماد على بيانات سلسلة مقطعية، فى هذه الحالة فإن مرونة الاستهلاك توضح إن زيادة الدخل بنسبة ١ % ستؤدى إلى زيادة الاستهلاك بنسبة ٠,٦٢٤ % والعكس صحيح فى حالة انخفاض الدخل.

- مرونة الاستهلاك وفقا للدخل الدائم تساوى ٠,٩٨٩ وذلك وفقا لنتائج نموذج الانحدار بالاعتماد على بيانات سلسلة مقطعية، في هذه الحالة فإن مرونة الاستهلاك توضح أن زيادة الدخل بنسبة ١% ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك بنسبة ٠,٩٨٩% والعكس صحيح في حالة انخفاض الدخل.
  - أظهرت النتائج أيضاً إن مرونة الاستهلاك في الأجل القصير (٠,٦٢٤) أقل من مرونة الاستهلاك في الأجل الطويل.
  - أوضح معامل التوقعات المعدلة بالنسبة للاستهلاك التالي :
    - \* انخفاض الاستهلاك في بنجلاديش .
    - \* إن الاستهلاك في كل من إيران وتركيا متوسط
    - \* كما أن الاستهلاك في كل من مصر وباكستان وماليزيا مرتفع
  - بالنسبة لمرونة الاستهلاك وفقا للدخل الحالي للدول فقد جاءت على النحو التالي :
    - \* منخفضة في بنجلاديش وتركيا
    - \* متوسطة في إيران وإندونيسيا
    - \* مرتفعة في كل من مصر وباكستان وماليزيا
  - بالنسبة لمرونة الاستهلاك وفقا للدخل الدائم للدول فقد جاءت على النحو التالي :
    - \* منخفضة في تركيا
    - \* متوسطة في إيران وماليزيا وبنجلاديش
    - \* مرتفعة في كل من مصر وباكستان وإندونيسيا
- وبالتالي يتضح اختلاف مرونة الاستهلاك وفقا للدخل الدائم والحالي ، كما إن مرونة الاستهلاك تختلف عبر الدول .
- هدف (Daka, et al., 2016) إلى دراسة الاستهلاك في زامبيا في إطار فرضية الدخل الدائم وذلك للفترة الزمنية من عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠١٤ ، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تقدير مرونة الاستهلاك في الأجلين القصير والطويل وذلك من خلال تقدير نموذج إنحدار متعددة.
- أوضحت بيانات الاستهلاك العائلي في زامبيا خلال الفترة ١٠٧١ - ٢٠١٤ اتجاهه للزيادة، كما إن الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ٧٣,٤٣% وذلك في عام

٢٠١٣، كما أظهرت البيانات إن انفاق القطاع العائلي على السلع غير الغذائية اكبر من إنفاقه على السلع الغذائية.

اعتمد داكا وآخرين على نموذج التوقعات المعدلة لكاجان لتقدير الدخل الدائم الذي لا يظهر بشكل صريح . وقد تمثلت متغيرات نموذج الانحدار المتعدد في الاستهلاك النهائي الحقيقي للقطاع العائلي كمتغير تابع ، وكل من الدخل (المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وسعر الفائدة الحقيقي (المعبر عنه بمعدل الإقراض) والاستهلاك النهائي الحقيقي للقطاع العائلي بفترة إبطاء كمتغيرات النموذج المستقلة.

أظهرت نتائج النموذج التالي :

✳ مرونة الاستهلاك الحالي وفقا للدخل الحالي تساوى ٠,٥ ، وهو ما يعنى إن زيادة الدخل الحال بنسبة ١% ستؤدى إلى زيادة الاستهلاك الحالي بنسبة ٠,٥ % .

✳ أظهرت النتائج ارتفاع مرونة الاستهلاك فى الأجل الطويل والمحسوبة من الدخل الدائم عن مرونة الاستهلاك فى الأجل القصير المحسوبة من الدخل الحالي، حيث إن مرونة الاستهلاك فى الأجل القصير تساوى ٠,٥ بينما بلغت مرونة الاستهلاك فى الأجل الطويل نحو ١,٤١ .

✳ أيضا أوضحت النتائج أن فرضية الدخل الدائم تعتبر قائمة فى زامبيا .

✳ كما يتأثر الاستهلاك الحالي فى زامبيا بالاستهلاك فى الفترة السابقة .

قام (Khan, et al., 2015) باختبار فرضية الدخل الدائم وتطبيق دالة كينز للاستهلاك

على كل من بنجلاديش ، الهند ، نيبال ، باكستان وسريلانكا ، وذلك بهدف تقدير الاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك خلال الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠١٣ .

اعتمد الباحثون على تقدير نموذج إنحدار ، تمثل المتغير التابع فيه بإجمالى الاستهلاك

الخاص، بينما تمثل المتغير المستقل فى الناتج المحلي الاجمالي ، وقد قام الباحثين بتعديل هذه المتغيرات وفقا للتضخم .

تمثلت نتائج الدراسة فى التالي :

- يعتبر الميل المتوسط للاستهلاك مرتفع فى الدول الخمس ، حيث سجل نحو ٠.٩٥ فى سريلانكا ، و ٠,٩١ فى نيبال ، و ٠,٨١ فى باكستان ، و ٠,٨٠ فى بنجلاديش ، و ٠,٧٤ فى الهند .
- كما أوضحت نتائج الميل المتوسط للاستهلاك فى الدول الخمس خلال فترة الدراسة التالية :

- ✱ إتجه الميل المتوسط للاستهلاك للانخفاض من عام ١٩٧١ حتى عام ٢٠١٠ ثم إتجه بعدها للزيادة ، وذلك في كل من بنجلاديش ونيبال وباكستان .
- ✱ بينما في الهند إتجه الميل المتوسط للاستهلاك للانخفاض من عام ١٩٧١ حتى عام ٢٠١٣ .
- ✱ بالنسبة لسريلانكا ، فقد اتسمت قيم الميل المتوسط للاستهلاك بشكل عام بالارتقاع وأيضاً بالتذبذب في بعض السنين .
- بالنسبة لقيم الميل الحدى للاستهلاك، فقد سجل في بنجلاديش نحو ١,٤٠ وهو ما لا تتفق مع دالة كينز للاستهلاك ، بينما بلغت قيمة الميل الحدى للاستهلاك في الهند نحو ٠,٧١ ، وفي نيبال نحو ٠,٨٦ ، وفي باكستان نحو ٠,٧٣ ، وفي سريلانكا نحو ٠,٧٩ ، وهو ما يوضح أن الدخل الحالي القابل للتصرف يلعب دوراً أساسياً في تحديد استهلاك القطاع العائلي في هذه الدور الربع .
- كما أوضحت النتائج إن الميل الحدى للاستهلاك في ظل فرضية الدخل الائم اقل منه في ظل دالة كينز للاستهلاك في الدول الخمس .
- بالنسبة للميل الحدى للاستهلاك في الأجل الطويل، فقد بلغ نحو ٠,٧٥ في الهند ونحو ٠,٨٩ في نيبال ونحو ٠,٨٢ في باكستان ونحو ٠,٩٦ في سريلانكا ، وهو ما يوضح أن الأفراد في هذه الدول تميل إلى تحديد معدل استهلاكها وفقاً للدخل الدائم .
- أيضاً اتضح إن الميل الحدى للاستهلاك في الأجل الطويل أكبر من الميل الحدى للاستهلاك في الأجل القصير للدول الخمس .

هدفت دراسة (Mei, Yuan (2012 إلى تحليل العلاقة ما بين عدم العدالة في توزيع

الدخل والاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ٢٠٠٩ .

أوضح ماى أنه منذ سبعينيات القرن العشرين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة في عدم عدالة توزيع الدخل وأيضاً زيادة في الاستهلاك الإجمالى . وقد اعتمد ماى على نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء بالإضافة إلى نموذج الإنحدار المتعدد .

تمثلت متغيرات الدراسة في الاستهلاك الكلى والدخل القابل للتصرف ومعامل جيني (وذلك

لتوضيح اثر عدم عدالة توزيع الدخل على الاستهلاك) ومؤشر ستاندر وبورز ٥٠٠ (وذلك لتوضيح أثر الثروة على استهلاك) ونسبة الدين إلى الدخل، بالإضافة إلى ثلاث متغيرات وهمية لقياس كل

من أزمة البترول في عام ١٩٧٤ والكساد في بداية الثمانينات من القرن العشرين وأثر الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

أوضحت نتائج الدراسة التالي :

- عدم عدالة توزيع الدخل تؤثر على استهلاك في الأجل القصير، ولا تؤثر عليه في الأجل الطويل .
- كما تتماشى النتائج مع ما توقعه كينز ، حيث يكون الميل الحدى للاستهلاك في الدول الغنية منخفضاً
- كما إن النتائج المتعلقة بمؤشر ستاندرد وبورز ٥٠٠ جاءت متفقة مع ما يفترضه نموذج دورة الحياة لسلوك المستهلك ، والذي يوضح إن الأفراد سيزيدون من أنفاقهم في حالة تأكدهم من عن الزيادة في الثروة ليست زيادة مؤقتة .
- كما أوضحت النتائج تأثر الاستهلاك بالدخل المتاح للتصرف في فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات، كما إن كل من أزمة البترول والأزمة المالية العالمية قد أثرت على الاستهلاك سلباً .

وسوف تعتمد الدراسة في التكامل المشترك على منهج إختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبنى على إستخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة. والتي تعد الأنسب في هذه الحالة لأنها تأخذ عدد مناسب من فترات الإبطاء وفقاً لمعايير الإختيار المثلّي وبالتالي تمكنا من معرفة تأثير محددات الإستهلاك في الفترات السابقة على مستوى الإستهلاك الحالي وخاصة الدخل في الفترة السابقة، وكذلك الإستهلاك نفسة في الفترة السابقة. ويتم ذلك بإستخدام الحزمة الإحصائية (E-Views 9.0).

٥ - إستخدام النماذج القياسية لتحليل العلاقة بين السياسة النقدية و الاستهلاك الخاص في أندونيسيا

لتحقيق هدف الدراسة وهو دراسة أثر السياسة النقدية على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في إندونيسيا، فسوف تعتمد الدراسة الحالية على بيانات سلاسل زمنية سنوية لإندونيسيا خلال الفترة (1990-2015)، والتي تم الحصول عليها من البنك الدولي (WB) (World Bank).

وقد إتمدت الدراسة في التعبير عن المتغير التابع لدينا وهو الإستهلاك (*Consumption*) على مؤشر النفقات النهائية لإستهلاك الأسر المعيشية بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي . ويوضح الجدول رقم (1) التعريف بالمتغيرات المستخدمة ومصادر البيانات .

### جدول (1)

تعريف المتغيرات المستخدمة ومصادر البيانات

#### (Descriptive the variables and data sources)

الوصف	إسم المؤشر	الرمز
نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً) هي القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات، شاملة المنتجات المعمرة (كالسيارات، والغسالات، وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأسر المعيشية. وهي لا تتضمن مشتريات المساكن لكنها تشمل قيمة إيجارية تقديرية للمنازل التي يسكنها مالكوها. وتشمل أيضاً المدفوعات والرسوم المدفوعة للحكومة للحصول على التصاريح والرخص. وتشمل نفقات استهلاك الأسر المعيشية هنا نفقات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، حتى في حالة الإبلاغ عنها بصورة مستقلة من جانب البلد المعني. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	Household final consumption expenditure (current US\$)	<i>Cons</i>
إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقاً) هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافاً إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحاً منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائداً صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	GNI (current US\$)	<i>Income</i>
يُحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل القومي مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك، إضافة إلى صافي التحويلات. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	Gross savings (current US\$)	<i>Saving</i>
ويستند مجموع السكان إلى التعريف الفعلي للسكان، الذي يحسب جميع المقيمين بغض النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية. القيم المعروضة هي تقديرات منتصف العام.	Population, total	<i>POP</i>

## تابع : جدول (1)

الوصف	إسم المؤشر	الرمز
يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.	Inflation, consumer prices (annual %)	<i>Inflation</i>
المعروض النقدي بمعناه الواسع (الإحصاءات المالية الدولية، السطر: L.ZK٣٥) هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية؛ للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.	Broad money (% of GDP)	<i>M<sub>2</sub>gdp</i>
سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي.	Real interest rate (%)	<i>Interest rate</i>

## جدول (2)

## توصيف إحصائي عام للمتغيرات (General descriptive statistics)

Obs. 26	Mean	Std. Dev	Max	Min	Jarque-Bera (Prob.)
<i>Cons</i>	2.27e+11	1.65e+11	5.19e+11	5.77e+10	3.6855 (0.158)
<i>Income</i>	3.69e+11	2.89e+11	8.92e+11	9.01e+10	4.1928 (0.123)
<i>Saving</i>	1.14e+11	9.78e+10	2.96e+11	1.85e+10	4.6452 (0.098)*
<i>POP</i>	2.19e+08	23036242	2.58e+08	1.81e+08	1.4872 (0.475)
<i>Inflation</i>	10.149	10.432	58.387	3.7200	350.39 (0.000)***
<i>M<sub>2</sub>gdp</i>	45.215	6.7298	59.860	36.002	2.1392 (0.343)
<i>Interest rate</i>	5.1338	7.9447	15.607	-24.600	51.184 (0.000)***

ملحوظة: - \*\*\* , \*\* , \* معنوي عند مستوى 1% , 5% , 10% على الترتيب.

ويعرض جدول (2) السابق تلخيص إحصائي موجز لجميع المتغيرات المدرجة في المعادلات، حيث نلاحظ أن جميع المتغيرات كانت غير معنوية إحصائياً بالنسبة لإختبار (*Jarque-Bera*) الخاص بالتوزيع الطبيعي وهو يشير بذلك أن جميع هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك فيما عدا متغيري التضخم (*Inflation*)، وسعر الفائدة الحقيقي (*Interest rate*).

ويعرض الجدول (3) التالي مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وقد أظهر العمود الأول وجود إرتباطات قوية جداً وشبه تامة بين أغلب محددات الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق ذاته. فنجد أن الارتباط بين الإنفاق الاستهلاكي ومحدداته على الترتيب كانت الدخل 99.8%، يليه الإذخار 98.8%، ثم الأجور 98.5%، ثم الضرائب 97.6%، ثم السكان 91.5%، ثم المعروض النقدي 72.2%، وأخيراً سعر الصرف 62.9%. بينما كان الارتباط بين الإنفاق وكل من التضخم، وسعر الفائدة، والإعانات الحكومية ضعيفة جداً.

كذلك نجد أن علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض (في باقي أعمدة الجدول) كانت في أغلبها ما بين ضعيفة و متوسطة، وهو أمر جيد قد يشير إلى احتمال عدم وجود مشكلة (*Colinearity*). وذلك بإستثناء الارتباط بين الضرائب وكلاً من الدخل والإذخار والأجور، وكذلك الارتباط بين الأجور وكلاً من الدخل والإذخار، وأخيراً الارتباط بين الدخل وكلاً من الإذخار والسكان. كذلك فقد جاء معظم إشارات الارتباط بين الإنفاق الاستهلاكي ومحدداته متفقة مع النظرية الاقتصادية والإشارات المتوقعة.

سوف تستخدم الدراسة الحالية في تحليل السلاسل الزمنية وإستقصاء الأثر الديناميكي طويل الأجل لمحددات الإنفاق الاستهلاكي العائلي في إندونيسيا، على التكامل المشترك بإستخدام منهج إختبار الحدود *The Bounds Testing Approach* والمبنى على إستخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة *The Autoregressive Distributed Lag (ARDL)* شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة.

## جدول (3)

## مصفوفة الارتباط بين المتغيرات (Correlation matrix)

Correlation						<i>M<sub>2</sub>gd</i>	<i>Interest</i>
n						<i>p</i>	<i>rate</i>
t-]							
[Statistic							
(Prob.)	<i>Cons</i>	<i>Income</i>	<i>Saving</i>	<i>POP</i>	<i>Inflation</i>		
<i>Cons</i>	1						
<i>Income</i>	0.9976 [70.86]** *	1					
<i>Saving</i>	0.9881 [31.41]** *	0.9957 [52.66]** *	1				
<i>POP</i>	0.9149 [11.11]** *	0.8905 [9.590]** *	0.8619 [8.327]** *	1			
<i>Inflation</i>	-0.3301 [-1.713]*	-0.3336 [-1.734]*	-0.3425 [-1.786]*	-0.2153 [-1.079]	1		
<i>M<sub>2</sub>growth</i>	-0.7215 [-5.105]***	-0.7274 [-5.194]***	-0.7316 [-5.258]***	-0.5947 [-3.624]** *	0.5526 [3.248]** *	1	
<i>Interest</i>							1
<i>rate</i>	-0.0308 [-0.151]	-0.0203 [-0.099]	-0.0014 [-0.001]	-0.1828 [-0.911]	-0.6807 [-4.553]***	0.1515 [0.751]	

ملحوظة: - \*\*\* , \*\* , \* معنوي عند مستوى 1% , 5% , 10% على الترتيب.

ويخلص الجدولين (4)، (5) نتائج إختبار جذر الوحدة بإستخدام إختبار (ADF) و (PP).

جدول (4)

نتائج إختبار جذر الوحدة للمتغيرات (ADF – Unit root test results)

Variables	Level			First difference		
	Intercept	Intercept & trend	None	Intercept	Intercept & trend	None
<b>Cons</b>	-0.3581 (0.977)	-1.4129 (0.832)	2.3197 (0.993)	-3.4409 (0.019)**		
<b>Income</b>	-0.4103 (0.892)	-1.8059 (0.670)	0.6544 (0.851)	-3.0147 (0.048)**		
<b>Saving</b>	-0.5459 (0.865)	-1.9922 (0.576)	0.4008 (0.791)	-2.7958 (0.074)	-2.8091 (0.208)	-2.5449 (0.013)**
<b>POP</b>	-0.0916 (0.938)	-5.4351 (0.001)***				
<b>Inflation</b>	-4.1528 (0.004)***					
<b>M<sub>2</sub>_gdp</b>	-1.4059 (0.562)	-2.4543 (0.345)	- 0.4399 (0.513)	-2.6709 (0.094)*	-2.6783 (0.253)	-2.7164 (0.009)***
<b>Interest rate</b>	-5.1221 (0.000)***					
<b>Critical Values</b>	<b>ADF</b>			<b>PP</b>		
%1	-3.7696	-4.4407	- 2.6743	-3.7529	-4.4163	-2.6694
%5	-3.0049	-3.6329	- 1.9572	-2.9981	-3.6220	-1.9564
%10	-2.6422	-3.2547	- 1.6082	-2.6388	-3.2486	-1.6085

ملحوظة: - \*\*\*, \*\*, \* معنوى عند مستوى 1%, 5%, 10% على الترتيب.

- ( ) تشير إلى المعنوية (Prob).

- طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكياً وفق معيار (SEC) بحد أقصى 5 فترات.

## جدول (5)

نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات (PP – Unit root test results)

Variables	Level			First difference		
	Intercept	Intercept & trend	None	Intercept	Intercept & trend	None
<i>Cons</i>	-0.2102 (0.968)	-1.5051 (0.800)	2.0063 (0.987)	-3.4417 (0.019)**		
<i>Income</i>	0.0916 (0.959)	-1.5016 (0.802)	1.5852 (0.969)	-3.0242 (0.047)**		
<i>Saving</i>	0.1055 (0.959)	-1.4686 (0.813)	1.3887 (0.955)	-2.7419 (0.082)*	-2.7345 (0.233)	-2.5002 (0.015)**
<i>POP</i>	-1.1651 (0.997)	-0.3221 (0.985)	30.286 (0.999)	-1.5069 (0.513)	-2.1831 (0.477)	-0.2842 (0.573)
<i>D(POP)</i>	-1.1937 (0.659)	1.2433 (0.999)	- 1.1829 (0.209)			
<i>Inflation</i>	-4.1231 (0.004)***					
<i>M<sub>2</sub>gdp</i>	-1.1417 (0.683)	-1.8451 (0.652)	- 0.4039 (0.528)	-2.7181 (0.086)*	-2.7429 (0.229)	-2.7628 (0.228)***
<i>Interest rate</i>	-5.1221 (0.000)***					
<b>Critical Values</b>	<b>ADF</b>			<b>PP</b>		
%1	-3.7696	-4.4407	- 2.6743	-3.7529	-4.4163	-2.6694
%5	-3.0049	-3.6329	- 1.9572	-2.9981	-3.6220	-1.9564
%10	-2.6422	-3.2547	- 1.6082	-2.6388	-3.2486	-1.6085

ملحوظة: - \*\*\*, \*\*, \* معنوى عند مستوى 1%, 5%, 10% على الترتيب.

- ( ) تشير إلى المعنوية (Prob).

-Spectral estimation method (Default-Bartlett Kernel).

- Bandwidth automatic selection (Newey-West Bandwith).

ويتضح من نتائج الجدول السابق إتفاق إختبار  $(ADF)$  و  $(PP)$  على أن متغيرات الإستهلاك  $(Cons)$ ، والدخل  $(Income)$ ، والإدخار  $(Saving)$ ، والمعرض النقدي بمعناه الواسع  $(M2\_gdp)$ ، كانوا غير ساكنين عند المستوى  $(Level)$  ولكنهما أصبحا ساكنين عند إستخدام الفرق الأول  $(First\ difference)$  عند الجزء الثابت  $(Intercept)$  فقط (باستثناء متغيري الإدخار والمعرض النقدي والتي كانا ساكنين عند عدم وجود الجزء الثابت أو الإتجاه الزمنى  $(None)$ ؛ أى أن هذه المتغيرات أصبحت متكاملة من الدرجة  $(1)$  عند مستوى معنوية  $1\%$ ،  $5\%$  فى حين أظهر الإختبارين أن متغيرات التضخم  $(Inflation)$ ، وسعر الفائدة  $(Interest\ rate)$ ، ومعدل نمو المنح والإعانات  $(Subsides\_growth)$  كانوا ساكنين عند المستوى عند وجود الجزء الثابت فقط  $(Intercept)$  عند مستوى معنوية  $1\%$ .

بينما إختلف الإختبارين فى درجة سكون متغير تعداد السكان  $(POP)$ ؛ فبينما أظهر إختبار  $(ADF)$  أن هذه المتغيرات ساكنة عند المستوى  $(Level)$  عند وجود الجزء الثابت والإتجاه الزمنى  $(Intercept\ \&\ trend)$ ، أظهر إختبار  $(PP)$  أن هذه المتغيرات غير ساكن سواء عند المستوى أو الفرق الأول أو الثانى.

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الانحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة ARDL كما يلي:

### جدول (6)

#### نتائج إختبار التكامل المشترك (إختبار الحدود) (Bounds testing results)

<i>M</i>	<i>Regressors:</i>	<i>K</i>	<i>F-statistic</i>	
	$Cons_t = f(Income_t, Saving_t, POP_t, Inflation_t, M2\_GDP_t, Interest\ rate_t)$ , ARDL (3, 2, 2, 2, 2, 2, 2)	6	264952***	
Significant level	Critical values bounds			
	Lower Critical Bounds (I0)		Upper Critical Bounds (I1)	
	(1)	(2), (3), (4)	(1)	(2), (3), (4)
10%	2.45	2.12	3.52	3.23
5%	2.86	2.45	4.01	3.61
2.5%	3.25	2.75	4.49	3.99
1%	3.74	3.15	5.06	4.43

ملحوظة: - \*\*\*, \*\*, \* معنوى عند مستوى  $1\%$ ,  $5\%$ ,  $10\%$  على الترتيب. - *K* تشير إلى عدد المتغيرات المستقلة.

ويتبين من النتائج الموضحة أعلاه أن قيمة إحصاء ( $F$ - statistic) المحسوبة لكافة النماذج أو المعادلات تفوق قيمة الحد الأعلى الجدولية (UCB) المناظرة، ومن ثم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بما يفيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في كل المعادلات أى هناك علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 1%، 5%. ونتيجة لذلك يمكننا إكمال التحليل للحصول على مقدرات المعلمات طويلة وقصيرة الأجل للمتغيرات.

### جدول (9)

نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ

Variables	Model (3)
	Coefficient (t-Statistic)
<b>Long-run coefficients</b>	
<i>Income</i>	0.44136 (333.9)***
<i>Saving</i>	-0.29944 (-265.8)***
<i>POP</i>	2684.8 (234.6)***
<i>Inflation</i>	1.7e+07 (8.861)*
<i>M<sub>2</sub>_gdp</i>	2.2e+09 (119.5)***
<i>Interest rate</i>	3.83e+08 (103.3)***
<i>Const</i>	-1.27e+12 (-165.5)***
<b>Error correction coefficient</b>	
$\varphi_i$	-1.32821 (-227.3)***

ملحوظة: - \*\*\* , \*\* , \* معنوي عند مستوى 1% , 5% , 10% على الترتيب.

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن كافة المتغيرات الخاصة في النموذج المستخدمة كانت ذات دلالة إحصائية (معنوية) في الأجل الطويل عند مستويات المعنوية المختلفة (باستثناء متغير التضخم فقط في النموذج الأول). كما جاءت كافة متغيرات النماذج متفقة مع النظرية الاقتصادية وفرضيات الدراسة والإشارات المتوقعة، ويمكن تفسير نتائج الجدول كما يلي:

فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للدخل (*Income*) على حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي بالأسعار الجارية للدولار (*Cons*) في إندونيسيا في الأجل الطويل، حيث كان قيمة المقدر (*Coefficient*) هي (0.69695)، وهو يشير إلى أن زيادة حجم الدخل القومي الإجمالي بمقدار دولار واحد سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك العائلي الإندونيسي في الأجل الطويل بمقدار 0.7 دولار تقريباً في المتوسط. وهو بذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية والتي تؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين الاستهلاك ومستوى الدخل المتاح، والتي ترى أن مستوى الدخل يمثل أهم المحددات الخاصة بالاستهلاك في أي مجتمع بحيث يمكن الإستغناء عن باقي المتغيرات الأخرى مثل دالة الاستهلاك المطلق لكينز.

ويؤكد الأثر الإيجابي للدخل المتاح على الاستهلاك المتغير الثاني وهو الإدخار. حيث توضح النتائج وجود تأثير سلبي للإدخار (*Saving*) على حجم الاستهلاك العائلي (*Cons*) في الأجل الطويل. فتشير النتائج إلى أن زيادة الإدخار الإجمالي بمقدار دولار واحد سوف يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك العائلي الإندونيسي في الأجل الطويل بمقدار 0.6 دولار تقريباً في المتوسط. ويرجع ذلك لأن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن الدخل الشخصي ينقسم ما بين الاستهلاك والإدخار وبالتالي كلما زاد الإدخار قلت النسبة المتبقية من الدخل المتاحة للإستهلاك والعكس، بمعنى آخر فإن الإدخار يعمل على مزاحمة الاستهلاك في الدخل المتاح.

كذلك نلاحظ وجود أثر إيجابي لتعداد السكان الإجمالي (*POP*) على الإنفاق الاستهلاكي العائلي (*Cons*) في إندونيسيا في الأجل الطويل. فزيادة عدد السكان بمقدار فرد واحد سوف إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي العائلي بمقدار 764.7 دولار في المتوسط. وهو أمر طبيعي متفق مع النظرية حيث أن زيادة عدد السكان يعني بالتبعية زيادة حجم الطلب على استهلاك السلع والخدمات وزيادة حجم السوق. في حين نلاحظ عدم وجود تأثير للتضخم (*Inflation*) على الإنفاق الاستهلاكي العائلي (*Cons*) في إندونيسيا .

أما بالنسبة لمتغيرات السياسة النقدية كمحدد محتمل للإنفاق الإستهلاكي في إندونيسيا وذلك من خلال متغيرين وهما المعروض النقدي بمعناة الواسع, وسعر الفائدة الحقيقي. فنلاحظ من النتائج وجود تأثير إيجابي للمعروض النقدي ( $M_2\_gdp$ ) على الإنفاق الإستهلاكي في إندونيسيا ( $Cons$ ), حيث تشير النتائج إلى أن زيادة المعروض النقدي الواسع بنسبة 1% من الناتج المحلي الإندونيسي سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي العائلي بمقدار  $2.2e+09$  دولار في المتوسط في الأجل الطويل. وهنا تشير هذه النتيجة أن الدخل المتأتي من رأس المال المادي والذي يتمثل هنا في الأصول النقدية ( $M_2$ ) ذات وزن كبير ولها درجة تأثير أكبر مقارنة بالدخل المتأتي من رأس المال البشري.

كذلك تُظهر النتائج وجود تأثير إيجابي لسعر الفائدة الحقيقي ( $Interest\ rate$ ) على الإنفاق الإستهلاكي ( $Cons$ ), فزيادة سعر الفائدة بمقدار 1% سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي في إندونيسيا بمقدار  $3.83e+08$  دولار في المتوسط في الأجل الطويل. وهو ما قد يختلف مع النظرية الاقتصادية لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة مستوى الإيداع ومن ثم تخفيض الإستهلاك في الحاضر مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد المستقبلي مقارنة بدخلة الحالي, ولكن حسب الأدبيات الاقتصادية فإن سعر الفائدة قد يؤثر على المدخرات الكلية للمجتمع إيجابياً أو سلبياً, وعلى هذا فإن تغير سعر الفائدة عند مستوى دخل معين لا يكون له أثر على مستوى الإيداع الكلي لأن هناك قوى تعمل في الإتجاهين بحيث أثر هذه القوى يلغى بعضها البعض. وهذا ما ينتج عنه أثر صافى ضعيف مما يجعل أثر سعر الفائدة على الإستهلاك ضعيفاً.

كذلك يتضح أيضاً أن معامل تصحيح الخطأ ( $-I$ )  $ECM$  جاء معنوياً وسالماً في كافة النماذج, مما يدل على أن آلية تصحيح الخطأ موجودة في تلك النماذج, أي هناك إستقرار في العلاقة في الأجل الطويل, وهو بذلك يتفق مع إختبار ( $CUSUM$ ), ( $CUSUM\ of\ Squares$ ).

## جدول (10)

## نتائج تقدير معاملات الأجل القصير

Variables	Model (3)
<i>D(Cons(-1))</i>	<b>0.47646</b> (259.8)***
<i>D(Cons(-2))</i>	<b>0.15141</b> (317.4)***
<i>D(Income)</i>	<b>0.59124</b> (1591.9)***
<i>D(Income(-1))</i>	<b>-0.10199</b> (-67.29)***
<i>D(Income(-2))</i>	
<i>D(Saving)</i>	<b>-0.22861</b> (-243.9)***
<i>D(Saving(-1))</i>	<b>0.03735</b> (43.56)**
<i>D(POP)</i>	<b>-98390</b> (-276.2)***
<i>D(POP(-1))</i>	<b>392192</b> (304.9)***
<i>D(POP(-2))</i>	
<i>D(Inflation)</i>	<b>5.1e+07</b> (0.000 )
<i>D(Inflation(-1))</i>	<b>1.75e+08</b> (0.000)
<i>D(Inflation(-2))</i>	
<i>D(Exchange rate(-1))</i>	
<i>D(M<sub>2</sub>_gdp)</i>	<b>3.12e+09</b> (0.000 )
<i>D(M<sub>2</sub>_gdp(-1))</i>	<b>8.55e+08</b> (0.000)
<i>D(Interest rate)</i>	<b>3.38e+08</b> (0.000 )

ملحوظة: - ,\*\*\* ,\*\* ,\* معنوي عند مستوى 1% , 5% , 10% على الترتيب.

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن معظم المتغيرات الخاصة بالنموذج الثانى والثالث والرابع كانت ذات دلالة إحصائية (معنوية) فى الأجل القصير عند مستويات المعنوية المختلفة. بينما النموذج الأول كان فقير فى العلاقات المعنوية فى الأجل القصير, ويمكن تفسير نتائج الجدول كما يلى:

أوضحت نتائج الأجل القصير وجود تأثير إيجابى للإستهلاك فى السنة السابقة الأولى ( $Cons(-1)$ ) وكذلك فى السنة السابقة الثانية ( $Cons(-2)$ ) على الإستهلاك الحالى ( $Cons$ ) وذلك بالنسبة للنماذج الثانية والثالثة والرابعة, كما نلاحظ أن تأثير السنة السابقة الثانية أقل من تأثير السنة السابقة الأولى. وهو بذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية والتي توضح تأثر القرارات الشرائية للمستهلكين بالعادات الشرائية التي تمت فى الفترات السابقة.

كذلك أظهرت نتائج الأجل القصير وجود تأثير إيجابى للدخل ( $Income$ ) على الإنفاق الإستهلاكى العائلى ( $Cons$ ) فى إندونيسيا, فزيادة الدخل القومى الإجمالى بمقدار دولار واحد سوف يودى إلى زيادة حجم الإستهلاك العائلى الإندونيسى فى الأجل القصير بمقدار يتراوح بين 0.59 - 0.84 دولار تقريباً فى المتوسط. وهو بذلك يتفق مع نتائج الأجل الطويل والنظرية الاقتصادية والتي تؤكد على وجود علاقة طردية بين الإستهلاك ومستوى الدخل المتاح, بينما أظهرت نتائج النماذج (باستثناء النموذج الأول) وجود تأثير سلبى للدخل فى السنة السابقة الأولى على الإستهلاك فى الفترة الحالية, وقد يرجع ذلك إلى تأثر المستهلكين بالخبرات السابقة عن مدى كفاية وإدارة الميزانية.

ومثل الأجل الطويل يؤكد الأثر الإيجابى للدخل المتاح على الإستهلاك المتغير الثانى وهو الادخار. حيث توضح النتائج وجود تأثير سلبى للادخار ( $Saving$ ) على حجم الإستهلاك العائلى ( $Cons$ ) فى الأجل القصير. فتشير النتائج إلى أن زيادة الإدخار الإجمالى بمقدار دولار واحد سوف يودى إلى انخفاض حجم الإستهلاك العائلى الإندونيسى فى الأجل القصير بمقدار يتراوح ما بين 0.23 - 0.56 دولار تقريباً فى المتوسط. ويرجع ذلك لأن الادخار يعمل على مزاحمة الإستهلاك فى الدخل المتاح. بينما أظهرت نتائج النموذج الثالث والرابع وجود تأثير إيجابى للإدخار فى السنة السابقة الأولى على الإستهلاك فى الفترة الحالية, وهذا أيضاً يتفق مع التأثير السلبى للدخل فى الفترة السابقة الأولى ويؤكد أن الخبرات السابقة قد تدعم الادخار عن زيادة الإستهلاك.

أما بالنسبة لتعداد السكان الإجمالي ( $POP$ ) فقد أظهرت نتائج النماذج (باستثناء النموذج الأول) وجود تأثير سلبي للسكان على الإنفاق الاستهلاكي العائلي ( $Cons$ ) في إندونيسيا في الأجل القصير. فزيادة عدد السكان بمقدار فرد واحد سوف إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي العائلي بمقدار يتراوح بين 93369 - 120026 دولار في المتوسط. وقد يرجع ذلك إلى ان زيادة عدد المواليد أو الأفراد في الأسرة حالياً لا يصاحبه زيادة مستوى الإنتاج والدخل في الفترة الحالية مما يدفع الأسرة إلى ضفت مصاريفها وخاصة الترفيه أو الكمالية من أجل المولود الجديد أما في الأجل الطويل فهذا يدفع الأسرة إلى زيادة العمل والإنتاج وتحسين مستوى الدخل. في حين أظهرت نتائج نفس النماذج وجود تأثير إيجابي للسكان في السنة السابقة الأولى على الاستهلاك.

وأخيراً أوضحت النتائج وجود تأثير سلبي لسعر الصرف ( $Exchange\ rate$ ) في الأجل القصير والسنة السابقة الأولى، وكذلك الضرائب ( $Taxes$ ) وذلك على الإنفاق الاستهلاكي العائلي ( $Cons$ ) في إندونيسيا. في حين أظهرت النتائج عدم وجود تأثير للتضخم ( $Inflation$ )، والأجور ( $Wages$ )، والسياسة النقدية ممثلة في المعروض النقدي ( $M_2\_gdp$ )، وسعر الفائدة ( $Interest$ ) ( $rate$ ) وأخيراً الدعم الحكومي ( $Subsides\_growth$ ) على الإنفاق الاستهلاكي العائلي ( $Cons$ ) في إندونيسيا سواء في الأجل القصير أو في السنة السابقة الأولى.

## ٦ - النتائج :

إستهدفت الدراسة الحالية دراسة أثر السياسة النقدية على الإنفاق الاستهلاكي الخاصة في إندونيسيا خلال الفترة (1990 - 2015). وقد استخدمت الدراسة متغير النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي للتعبير عن المتغير (الإنفاق) ، بينما استخدمت العديد من المتغيرات كمحددات محتملة للإنفاق الاستهلاكي وذلك بناءً على النظرية الاقتصادية والأدبيات السابقة ، وهذه المتغيرات هي الدخل ، والإدخار وحجم السكان ، والتضخم ، والأجور ، وسعر الصرف ، والسياسة النقدية ممثلة في (المعروض النقدي بمعناة الواسع ، وسعر الصرف)، وأخيراً السياسة المالية ممثلة في (الضرائب ، والتحويلات والإعانات الحكومية). وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود  $The\ Bounds$  Testing Approach والمبنى على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة  $The\ Autoregressive\ Distributed\ Lag\ (ARDL)$  . والتي تعد الأنسب في هذه الحالة.

وقد أظهرت النتائج أن كل المتغيرات المستخدمة تمثل محددات للإنفاق الاستهلاكي في إندونيسيا في الأجل الطويل ، بينما تمثلت محددات الاستهلاك في الأجل القصير في متغيرات الدخل ، والادخار ، وحجم السكان ، وسعر الصرف ، والضرائب فقط . كما جاءت نتائج جميع المتغيرات في الأجل الطويل ومعظمها في الأجل القصير متفقة مع النظرية الاقتصادية وفرضيات الدراسة والإشارات المتوقعة . فقد أوضحت نتائج الأجل الطويل وجود تأثير إيجابي لمستوى الدخل، وحجم السكان ، والتضخم ، والأجور ، والسياسة النقدية ، والإعانات الحكومية على الإنفاق الاستهلاكي العائلي الإندونيسي ، في حين كانت متغيرات الادخار ، وسعر الصرف ، والضرائب ذو تأثير سلبي على الإنفاق الاستهلاكي .

فالنظرية الاقتصادية تؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين الاستهلاك ومستوى الدخل المتاح، والتي ترى أن مستوى الدخل يمثل أهم المحددات الخاصة بالاستهلاك في أي مجتمع بحيث يمكن الاستغناء عن باقي المتغيرات الأخرى مثل دالة الاستهلاك المطلق لكينز، وكما نلاحظ فإن أغلب المتغيرات أو المحددات الأخرى المستخدمة تؤثر على الاستهلاك من خلال تأثيرها على مستوى الدخل فزيادة مستوى الأجور أو التحويلات والإعانات الحكومية يؤدي لزيادة مستوى الدخل بينما زيادة مستوى الادخار أو الضرائب أو سعر الصرف يؤدي بالتبعية إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح.

كذلك فزيادة عدد السكان يعنى بالتبعية زيادة حجم الطلب على استهلاك السلع والخدمات وزيادة حجم السوق . كما أن زيادة مستوى التضخم يتطلب زيادة مقدار النقود أو الإنفاق لشراء نفس كمية السلع التي كان يتم شرائها سابقا وذلك بسبب ارتفاع أسعارها ، وخاصة أن متغير الإنفاق الاستهلاكي العائلي المستخدم بالأسعار الجارية . كما أن تشير النتائج أن الدخل المتأتي من رأس المال المادى والذي يتمثل هنا في الأصول النقدية ( $M_2$ ) ذات وزن كبير ولها درجة تأثير أكبر مقارنة بالدخل المتأتي من رأس المال البشرى.

أما بالنسبة لسعر الفائدة فهو قد يختلف مع النظرية الاقتصادية لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار ومن ثم تخفيض الاستهلاك في الحاضر مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد المستقبلي مقارنة بدخله الحالي ، ولكن حسب الأدبيات الاقتصادية فإن سعر الفائدة قد يؤثر على المدخرات الكلية للمجتمع إيجابيا أو سلبيا ، وعلى هذا فإن تغير سعر الفائدة عند مستوى دخل

- معين لا يكون له أثر على مستوى الادخار الكلى لأن هناك قوى تعمل فى الاتجاهين بحيث أثر هذه القوى يلغى بعضها البعض. وهذا ما ينتج عنه أثر صافى ضعيف مما يجعل أثر سعر الفائدة على الاستهلاك ضعيفاً. بعد عرض النتائج التى توصلت إليها الدراسة توصى الدراسة بما يلى :
- أ - بأن تقوم الحكومة الإندونيسية بتحفيز الاستهلاك العائلى ، وذلك لتنشيط النمو الاقتصادى
- ب - بأن تجرى مزيد من الدراسات على عوامل أخرى تؤثر على الاستهلاك
- د - عمل دراسات أو مسح على مستوى ميزانية الأسرة .

### المراجع :

- أبو على ، محمد سلطان ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٢٠١٨ .
- الدمرداش ، طلعت ، النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادى الكلى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٠ .
- العقاد ، مدحت محمد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ٢٠٠٣ .
- العقاد ، مدحت محمد ، الاقتصاد والكلى ، المؤلف ، كلية التجارة : جامعة الزقازيق .
- جاكرتا ، أندونيسيا ، ضمان الاستقرار الاقتصادى والانتعاش ، ٢٠٠٨ .
- رمضان ، أحمد ، مقدمة فى الاقتصاد التحليلى ، بيروت : الدار الجامعية ، ١٩٩٢ .
- سامى خليل ، نظرية الاقتصاد الكلى ، القاهرة ، وكالة الأهرام للتوزيع ، ١٩٩٤ .
- سعيد الخضرى ، النظرية الاقتصادية الغربية - الجزء الثانى الاقتصاد الكلى (القاهرة : دار النهضة العربية )، ٢٠٠٧ .
- شهاب ، سعيد عجيل وهيثم طه اليوسف (٢٠٠٩) " استخدام المتغيرات الصماء وتحويل القوى فى معالجة تشوه البيانات مع التطبيق على دالة الاستهلاك فى العراق للمدة ١٩٧٠ - ١٩٩٥ " مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد / المجلد ٥ / العدد ١٣ .
- صقر ، صقر أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٨ .
- طوبار ، محمود سمير ، الاقتصاد الكلى ، تحليل سياسة ، المؤلف ، كلية التجارة ؛ جامعة الزقازيق
- عارف ، محمود محمد ، الدخل القومى ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، ٢٠١٦ .

- عامر ، جمعة محمد ، الاقتصاد الكلي ، المؤلف ، كلية التجارة ؛ جامعة الزقازيق
- على ، عبدالمنعم السيد ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، صندوق النقد العربي ، ١٩٨٣ .
- مايكل ايدمجان ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، (السعودية : دار المريخ) ، ١٩٨٣ .
- محمد رمضان العدل ، الاقتصاد الكلي النظرية ، النماذج ، السياسات (جامعة عين شمس : كلية التجارة ) ، ١٩٨٤ .
- ميجد ، ضياء ، الاقتصاد النقدي ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٨ .
- Altunic, Omar Faruk and Celil Aydin (2014) " An estimation of the consumption function under the permanent income hypothesis : the case of D-8 countries" journal of economic cooperation and development, 35 (3).
- Angeving, G.E., Forecasting consumption, with a consumer sentiment Measure , in Canadian Journal of Economics, May, 1914.
- Altunic, Omar faruk and celi Aydin (2014) " An estimation of the consumption function under the permanent income hypothesis : the case of D-8 countries" journal of economic cooperation and development, 35(3) . p.p: 29-42.
- Black, J., Hashimzade, N., & Myles, G. (Eds.) (2012). A dictionary of economics. OUP Oxford.
- Brown, Williams , Macroeconomics, Enrg Lewood cliffs New jersey prentice, Hall International Edition, 1996.
- Crouch R. J, Macre economics, Harcourt Brice Jovanovich , 1972.
- Daka, Lincoln, Humphrey Fandamu and Kapena Sumbye(2016) "Estimation of the consumption function under the permanent income hypothesis : Evidence from Zambia " International Journal of Humanities and social science Research, 2(12), p.p : 51-58.
- Daud Romer, Advanced Macroeconomic, New York . Mac Graw , Hill , 1996.
- Department of Information Directorate for foreign Information Services, Indonesia, 1981.

- Goeltom MS, Economic and Fiscal Reforms : The Experience of Indonesia, 2007.
- K. Honson, Monetary theory and parcies, 1<sup>th</sup> ed, 1983.
- Keynes, J.M., "The General Theory of Employment, Interest, and Money", London, 1961.
- Khan, Khalid, Sabeen Anwar, Manzoor Ahmed and M.Abdul Kamal (2015) " Estimation of Consumption Functions : The Case of Bangladesh, India, Nepal , Pakistan and Srilanka " Pakistan Business Review, l(1), p.p: 113-124.
- Kuznets, S. (1946) National Income : A Summary of Findings, New York : National Bureaus of Economic Research.
- Marwah , K, Measuring the role f., Liquid Assets in consumption , Across country , View of the world economic periphery in : Journal of Development studies April , 1974.
- Mei, Yuan (2012) "Is Consumption in the United States Influenced by Income Inequality? A Cointegration Analysis" Issues in Political Economy, Vol 21.
- Mei, Yuan (2012), " Is consumption in the United states Influenced by Income Inequality ? A Counteraction Analysis " Issues in Political Economy, Vol. 21, p.p: 31-45.
- Rudiger Dornbusch , Macroeconomic, New York , McCaw , Hill, seventh edition , 1998.
- Rudiger Dornbusch , Macroeconomics , New York : McGraw Hill, Internationl edition, 1998.
- Stapleton, T., Unlocking the Transformative Potential of Branchless Banking In Indonesia, Bulletin of Indonesian Economic Studies, 2013, Vol. 49, No.3.
- Taylor O.H., A History of Economic Thought, London, 1964.
- World Bank, World Development Indonesia.
- World-en and Robert , Indonesia : A country Study The ed. Washington, DC : Library of Congress, 1993.
- <http://www.magatel.com /openshare behoth/dwal.modn 1/Indonesia, index.ht>.